

طالب بتفعيل دور حماية المستهلك لحماية المواطنين الزلزلة: ارتفاع أسعار الديزل أصبح عذرا جيدا لمن يريد التلاعب بالأسعار



د. يوسف الزلزلة

عسكر يطالب الجهات الحكومية بترشيح الأوامر التغييرية في المشاريع لوقف الهدر في المال العام

وكشف النائب د. يوسف الزلزلة عن ان زيادة أسعار الديزل أصبحت عذرا جيدا لمن يريد ان يتلاعب بالأسعار، مشيرا الى انه على عينك يا تاجر قامت بعض شركات الخرسانة بنشر إعلانات وأخبار عملائها انها ستزيد أسعارها زيادات كبيرة بسبب قرار الحكومة زيادة اسعار الديزل.

وتكر بقوله: كان اتفاقنا مع الحكومة في البداية انه عندما ترتفع أسعار الديزل يجب ان تقي المواطنين من ارتفاع الاسعار، وان وزير التجارة متعهد بمراقبة أسعار المواد الإنشائية، وكان الوزير وعدنا بان ادارة حماية المستهلك سوف تراقب كل تاجر يحاول رفع الاسعار.

وأكد بقوله: هذا وقتك يا وزير لتتدخل وتوقف اولئك التجار الذين استغلوا شيئا نحن نعرف انه ما أثر عليهم، لكنهم انتهزوا فرصة رفع سعر الديزل كي يأخذوا أكثر ما باستطاعتهم من جيوب المواطنين.

وتعاهدت الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة التي تترجم مع الماقلين والمكاتب الاستشارية الجزء الغالب من نشاطها كما تكلف ميزانية تنفيذ المشاريع الإنشائية وعقود التصميم والتفويض والإشراف وعقود التوريد الكثير من الميزانية العامة للدولة وقد استظهر خلال السنوات الماضية الزيادة المطردة في اعتماد الجهات المتعاقدة على الأوامر التغييرية وسيلة لتعديل أحكام تنفيذ عقودها وإسناد العديد من الأعمال إلى المتعاقدين حتى أصبحت تكاليف تلك الأوامر وسيلة لتدارك أخطاء الجهات المتعاقدة سواء في التصميم أو الإشراف أو وضع الملاحظات الفنية ومتطلبات تنفيذ الأعمال على وجه سليم.

وأضاف عسكر: وتلدارك الآثار السلبية لهذه الظاهرة وما تحمله وما تتلذه من هدر غير مبرر للمال العام، صدر قرار مجلس الوزراء بحظر إصدار الجهات الحكومية للأوامر التغييرية إلا بناء على عرض من الجهة صاحبة المشروع على مجلس الوزراء

وأكد النائب عسكر العنزي أهمية قيام الجهات الحكومية بوقف ما يحدث من هدر في مخصصات المشاريع، مشيرا الى ضرورة التزام تلك الجهات بأحكام القرارات الصادرة من مجلس الأوامر المتعلقة بتنظيم إصدار الأوامر التغييرية على تعاهدت الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، وعلى ألا تتجاوز قيمة الأوامر التغييرية طبيعته عن (2/2) من القيمة الإجمالية للأعمال، ولأسباب فنية ينصح عليها في طلب إصدار الأمر التغييرية.



عسكر العنزي

خاصة بعد زيادة سعر الديزل والكبروسين الظفيري يطالب المدعج بمنع أي زيادة تطراً على المواد الإنشائية

وقال عسكر: وفي حالة التوصل إلى تسوية بالخصوص بالمقومات القضاء، فإنه يستوجب أن يتم اعتماد هذه التسوية من قبل المحكمة المختصة لكي تصبح نافذة.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان تراجع أسعار النفط عالميا وتراجع الإيرادات النفطية تبعاً لذلك وهي المورد الأساسي في الميزانية، فإن ذلك يحتم على الجهات الحكومية ترشيح نقاتها وبالأخص وقف الهدر في الميزانية والذي يحدث في صورة تعدد الأوامر التغييرية التي يتم إصدارها للمشروع الواحد مما يؤدي الى زيادة كلفة المشروع بقيمة أكبر من القيمة المقدرة والمتقاعد عليها.

وأضاف عسكر: وقد مثل طالب النائب د. منصور الظفيري الحكومة ممثلة في وزير التجارة ووزير الصناعة الإيفاء بوعوده والتزاماته بشأن منع أي زيادة تطراً على المواد الإنشائية خاصة بعد قرار زيادة سعر الديزل والكبروسين ابتداء من اليوم، مؤكداً أن عدم كبح غلاء الأسعار سيؤدي إلى تبيد منحة الـ 30 ألف دينار المخصصة لدعم المواد الإنشائية.



د. منصور الظفيري

الحمدان: نرفض التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج

وأضاف الحمدان أن نظرة الكويتيين لدول الخليج واحدة فكما نرفض الحط من قدر السعودية الشقيقة أو التعرض لها نرفض كذلك للإمارات والبحرين وقطر وعمان، كلهم أشقاؤنا فهم عمقنا الإستراتيجي وجمعنا الدين والدم والعادات والتقاليد والمصير المشترك.

وأوضح أن للبحرين قضاياها القائمة على توفير الحقوق المدنية للمتهمين ومن ثم إصدار أحكامه، مشيراً إلى أن الحديث مع حكومات الخليج ورؤسائها يجب أن يكون ضمن الاحترام والالتباس لا بالتهديد والوعيد والدعوى المبطنة للمظاهرات.

وأضاف الحمدان التدخل السافر للبعوض في الشؤون الداخلية لدول الخليج بصورة تهكم وتهديد مبطن مبني على تكسب طائفي بعيداً عن مبادئ الديبلوماسية واحترام أشقائنا في دول الخليج الذين وقفوا مع الكويت كالجسد الواحد إبان الغزو العراقي الغاشم لا أعاده الله.



حمود الحمدان

في اقتراح بتعديل قانون حماية المستهلك الطريجي: 50 مستهلكاً متضرراً من الأعمال غير المشروعة شروط تقديم الدعوى الجماعية تجاه الشركات المخالفة

موافقة على إدخالهم في الدعوى الجماعية. ويكون التبليغ من خلال وسائل الاتصال الإلكتروني وتوضيح الالحة التنفيذية قواعد الاتصال الإلكتروني الواجب اتباعها.

5- اعتماد المحكمة المختصة للاتفاقية المبرمة بين الجهة التي قامت بتحريك الدعوى الجماعية ووكيلها فيما يتعلق بالالتعاب المتفق عليها شريطة ألا تتجاوز ما نسبته 25٪ من المبالغ التي يتم تحصيلها لصالح الفئة المتضررة من المستهلكين.

قراراً باعتماد الدعوى الجماعية نيابة عن شريحة المستهلكين المتضررين في حال توافر شروط الدعوى الجماعية الواردة في هذه المادة، وفي حال التوصل إلى تسوية بين الجهة التي قامت بتحريك الدعوى الجماعية فإنه يستوجب أن تعتمد المحكمة المختصة هذه التسوية.



د. عبدالله الطريجي

1- أن يكون عدد المستهلكين المتضررين كبيراً مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على تفويض من جميع المستهلكين لتحريك دعوى محل الدعوى.

2- أن يكون موضوع الدعوى متعلقاً بمسألة قانونية تمس شريحة المستهلكين محل الدعوى الجماعية وهو ما يعرف بوحدة الموضوع أو أن تكون وقائع الفعل محل الدعوى الجماعية متماثلة بين فئة المستهلكين محل الدعوى الجماعية.

3- أن تكون متطلبات ودفع الجهة وراء تحريك الدعوى الجماعية متشابهة مع متطلبات الفئة التي تم تحريك الدعوى الجماعية نيابة عنها وهو ما يعرف بوحدة المصلحة.

التعديل يهدف إلى وضع القواعد العامة التي تحكم الدعوى الجماعية حتى لا تصبح هذه الأداة الفعالة عرضة لسوء الاستغلال

4- أن يتم تبليغ المستهلكين الخاضعين لذات الفئة المتضررة خلال مدة 14 يوماً من تاريخ تحريك الدعوى الجماعية أنه تم تحريك دعوى نيابة عنهم مع إعطائهم الحق في طلب إخراجهم من نطاق الدعوى الجماعية واحتفاظهم بحقهم برفع دعوى بشكل مستقل خلال فترة 14 يوماً من تاريخ التبليغ ويعتبر عدم رد المستهلكين بمنزلة موافقة على إدخالهم في الدعوى الجماعية.

1- اللجنة الوطنية لحماية المستهلك.

2- جمعيات النفع العام المعنية بحماية المستهلك.

5- اعتماد المحكمة المختصة للاتفاقية المبرمة بين الجهة التي قامت بتحريك الدعوى الجماعية ووكيلها فيما يتعلق بالالتعاب المتفق عليها شريطة ألا تتجاوز ما نسبته 25٪ من المبالغ التي يتم تحصيلها لصالح الفئة المتضررة.

3- ما لا يقل عن 50 مستهلكاً ممن تضرروا من ذات الأفعال غير المشروعة.

4- أن يتم تبليغ المستهلكين الخاضعين لذات الشريحة المتضررة خلال مدة 14 يوماً من تاريخ تحريك الدعوى الجماعية أنه تم تحريك دعوى جماعية نيابة عنهم مع إعطائهم الحق في طلب إخراجهم من نطاق الدعوى الجماعية واحتفاظهم بحقهم برفع دعوى بشكل مستقل خلال فترة 14 يوماً من تاريخ التبليغ ويعتبر عدم رد المستهلكين بمنزلة موافقة على إدخالهم في الدعوى الجماعية.



الجيران يطالب مجلس الوزراء بإصدار بيان برفض المطالبة بإباحة الخمر

منحت الجمعية الكويتية للسلامة المرورية عضو مجلس الأمة د.عبدالله الطريجي العضوية الشرفية مدى الحياة. وتضمن المطر الدور الكبير والفاعل الذي قدمه النائب الطريجي من دعم للجمعية ومساندته للأنشطة والفعاليات التي تقيمها الجمعية، فضلاً عن إسهاماته في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الوعي المروري والتقليل من الحوادث والحفاظة على أرواح المواطنين وممتلكاتهم.

على مشاريع القوانين الخاصة بإنشاء شركات مساهمة لتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه ومشروع متعلق بقانون الجزاء، وكنت أود أن يتضمن البيان موقف مجلس الوزراء فيما أثاره أحد النواب حول الخمر وأنه من عادات وتقاليد المجتمع الكويتي، كذلك مسألة رفع القيود والضوابط للحفلات، حيث إن هذه التصريحات تمس بصورة مباشرة سمعة الكويت إقليمياً وعالمياً وتعكس صورة سلبية للمجتمع الكويتي المحافظ على دينه وقيمه وتراثه وبما أنه لاقت هذه التصريحات استنكاراً شديداً وحسبياً ورفضاً من المجتمع الكويتي بكل تياراته ومؤسساته

قال النائب د. عبدالرحمن الجيران إن البيان المنشور لمجلس الوزراء بتاريخ 29 ديسمبر 2014 تضمن التهنئة المرفوعة لصاحب السمو الأمير وأمير الإنشائية والمقدمة من السفيرة ميرفت التلاوي المدير العام لمنظمة المرأة العربية ورئيس المجلس القومي للمرأة في جمهورية مصر العربية، كما تضمن البيان جهود النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد المتعلقة بأعمال لجنة التعاون بين الكويت والبحرين ونتائج زيارته اليمونة للعراق الشقيق ولقائه بكبار المسؤولين. وأضاف الجيران أن البيان كذلك تضمن الموافقة



د. عبدالرحمن الجيران



د. ناصر الصانع

الصانع: مؤتمر «برلمانيون من أجل القدس» في اسطنبول يومي 9 و10 يناير المقبل

القدس الى تهويد، وما حدث ويحدث في فلسطين من عدوان اسرائيلي وحصار جائر على غزة، ومن تهويد للقدس بشتى الوسائل، وتعرض للبرمائيين الحاليين والسابقين المشاركة في المؤتمر من خلال التسجيل عبر الإيميل التالي: GMAIL.COM@IFIP20107 ويأتي هذا المؤتمر في الوقت الذي تتعرض فيه

صريح د.ناصر جاسم الصانع، رئيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين بالنيابة، بأن المنتدى يسره مشاركة البرلمانيين الحاليين أو السابقين من جميع الاقطار لفعاليات مؤتمر «برلمانيون من أجل القدس»، وذلك بالتعاون مع الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين، ولجنة فلسطين في البرلمان التركي، والذي سيعقد

يومي 8 و 9 و 10 ربيع الأول 1436 هـ، الموافق 9 و 10 و 11 يناير 2015 باسطنبول التركية.